ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

عندما تضيق الخيارات المتاحة.. هل يتم الحسم؟

حسن أحمد حسن

يتابع العالم باهتمام وتوتر تطوّر الأحداث وتداعياتها المحتملة في هذه المنطقة الجيوستراتيجية التي تترك آثارها على الرأي العام شبه المشلول بضبابية مفتوحة على السواد في أشد درجات حلكته، وعلى انفراجة ممكنة بانقشاع جزئي وتدريجي لغيوم داكنة تغطي سماء المنطقة منذ السابع من تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٣. ومن الصعوبة بمكان قراءة التداعيات الممكنة جراء تشابك المدخلات المتناقضة والمعقّدة، وعجز جميع أطراف الصراع القائم والمزمن عن تحمل المسؤولية المباشرة عن انفجار الوضع وخروجه عن السيطرة، وهذا يعيدنا للتوقف عند معادلة اتّخاذ القرار الإستراتيجي واعتماده عمليًا من قبل هذا الطرف أو ذاك. ومن المفيد هنا الإشارة إلى بعض المحطات الأساسية، والأفكار الرئيسة التي قد تساعد على تفكيك اللوحة المعقّدة تمهيدًا لفهمها، ومنها:

* القرار الإستراتيجي بالتعريف هو مقارنة بين الخيارات المتاحة والبدائل الممكنة، ووضعها في ميزان (التكلفة والمردودية) واعتماد الأنسب، وليس بالضرورة أن يكون الأنسب أقل تكلفة، بل قد يكون الأعلى تكلفة من منطلق تكتيكي، لكنّه الأكثر مردودية وجدوى على المستوى الإستراتيجي.

* كلما اتسعت دائرة الخيارات المتاحة والممكنة كانت عملية الفرز أقل تعقيدًا والعكس صحيح، مع الأخذ بالحسبان أن ضيق مروحة الخيارات يضع مفاصل صنع القرار ومتّخذيه أمام ثنائية لا يحسدون عليها، فعندما يكون المتاح خيارًا واحدًا قابلًا لوضعه على طاولة التشريح والدراسة نصبح أمام أحد احتمالين، لا يخلو كلاهما من أخطار وتهديدات إستراتيجية، فإما أن يتم القبول بالخيار المتاح، وعندها يصبح القرار المتّخذ (قرار إذعان)، وإما أن يتم رفض المتاح والتوجّه نحو الحسم بغضّ النظر عن التكلفة، وهذا يتطلب الكثير من الجرأة والعقلانية في حساب الاحتمالات الأسوأ، وعدم إسقاط أي بديل مهما كانت نسبة احتمال حدوثه متدنية.

* خصوصية الحالة الراهنة التي تحكم مسارح العمليات المفتوحة في المواجهة المركبة بين المحور الصهيو ــ الأميركي ومحور المقاومة، وهذا يؤكد استبعاد الاحتمالين المذكورين سابقًا: (قرار الإذعان ــ قرار الحسم)، فلا واشنطن الداعمة لوحشية «تل أبيب» بوارد التسليم بالواقعية الميدانية التي رسخها أداء أطراف محور المقاومة، ولا هي قادرة على الحسم بما يخدم الأهداف الكبرى المتمثلة

بالقضاء على المقاومة تمهيدًا لإعادة إحكام السيطرة على القرار الدولي، والأمر ذاته يتكرّر لدى أطراف محور المقاومة، فواشنطن وكلّ من يصطف تحت عباءتها جزء من الحرب الدائرة منذ أكثر من ثمانية أشهر، والتسليم بما تريده واشنطن و«تل أبيب» لا يمكن إدخاله إلى قاموس المحور المقاوم الذي قدم التضحيات الجسام للتمسك بالثوابت، وعدم التفريط بالحقوق، ناهيك عن ضخامة الفاتورة المدفوعة حتّى الآن، وليس بإمكان أحد غضّ النظر عن عشرات آلاف الشهداء وقرابة المئة ألف إصابة فضلًا عن التدمير الذي خلفته حرب الإبادة والتهجير القسري منذ أكثر من ثمانية أشهر.

* المراحل المقررة أكاديميًا لاتّخاذ القرار الإستراتيجي لا تفي بالغرض، ولا تقترب من الحدود الدنيا الضرورية لضمان تحقيق الهدف المطلوب، حيث يدخل ضمن الحسابات الأكاديمية التحديد الدقيق لكل من: العدوّ ــ الصديق ــ الجهات المساندة لطرفي الصراع ــ الجهات المستفيدة ــ الجهات المتضررة ــ الجهات الداعمة لكل طرف ــ الأطراف المصطفة على التل للمراقبة وتحديد الموقف وفقًا لمعطيات ميادين المواجهة المفتوحة، وكلّ ما ذكر غير قابل للتقدير العلمي المضمون من قبل محور المقاومة، وليس الأمر كذلك لدى المحور الصهيو ــ أميركي، بل تكاد هذه الإشكاليات تقترب من المسلمات.

* تكرار استخدام واشنطن حق النقض «الفيتو» لمنع مجلس الأمن من اتّخاذ أي قرار يضع حدًا لحرب الإبادة «الإسرائيلية» ضدّ الشعب الفلسطيني، وإطلاق يد حكومة نتنياهو وتمديد المهل الزمنية التي تطلبها للحصول على معالم صورة لنصر متوهم، وعلى الرغم من ذلك كله بقيت الصورة التي رسمتها المقاومة الفلسطينية في السابع من تشرين الأول الماضي بألقها ودلالاتها، مع استمرار شلال الدم الفلسطيني المهدور وزيادة غزارته، ووقوف العالم مشلول الإرادة وعاجزًا عن بلورة حل قابل للتطبيق، على الرغم من صدور العديد من القرارات عن منظمات دولية وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤسسات أخرى تابعة لهيئة الأمم المتحدة، إضافة إلى أربعة قرارات صادرة عن مجلس الأمن:

ــ القرار ٢٧١٢ تاريخ: ٢٠٢٣/١١/١٥م. الذي ينص على (إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة ممتدة في جميع أنحاء قطاع غزّة والإفراج الفوري ومن دون شروط عن كلّ المحتجزين.

ــ القرار ٢٧٢٠ تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٣ الذي يدعو إلى: (اتّخاذ خطوات عاجلة للسماح فوراً بإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزّة، وتهيئة الظروف لوقف إطلاق النار بين «إسرائيل» والمقاتلين الفلسطينيين) كما طالب القرار (أطراف النزاع بإتاحة جميع الطرق المؤدّية إلى قطاع غزّة والكائنة في جميع أنحائه، بما في ذلك فتح معبر كرم أبو سالم الحدودي).

ــ القرار رقم ٢٧٢٨ تاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٥ الذي يشدد على أن: (وقف إطلاق النار بين «إسرائيل» وحركة حماس يجب أن يكون فورياً وأن تحترمه جميع الأطراف خلال شهر رمضان، ما يفضي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزّة).

ــ القرار ٢٧٣١ تاريخ ٦/١٠/ ٢٠٢٤ الذي يدعم المبادئ الواردة في اقتراح الرئيس الأميركي جو بايدن حول وقف إطلاق النار في غزّة.

ــ جميع هذه القرارات الصادرة ليست على الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، وبعضها سارع الجانب الأميركي الرسمي للتصريح والإعلان أنها غير ملزمة للكيان الإسرائيلي، وهذا يعني احتقار الإرادة الكونية، والاستهزاء بالعالم كله، ولن يكون نصيب القرار الجديد لمجلس الأمن الذي صدر من عدة أيام بأفضل مما كان عليه حال بقية القرارات التي سبقته.

* على الضفّة الأخرى شهدت أروقة مجلس الأمن استخدام حق النقض الفيتو، والتلويح باستخدامه أكثر من مرة أيضًا من قبل روسيا والصين للحيلولة دون صدور قرار يضمن الاستفراد بالمقاومة الفلسطينية تمهيدًا لتصفيتها، وعلى الرغم من أهمية هذا الموقف فإنه لم يمنع التسارع الدراماتيكي في عداد الشهداء والجرحى الفلسطينيين، وغالبيتهم من الأطفال والنساء، ولم يسفر عن تقليل الهمجية والتوحش والإجرام «الإسرائيلي» المنفلت من كلّ عقال، ولا تلوح في الأفق بوادر أن يتقدّم الموقفين الروسي والصين أية خطوة إضافية خارج إطار العمل الدبلوماسي، وهذا يزيد من احتمال الانتقال إلى سيناريو الحرب الكبرى للتخلص من حالة الاستعصاء المزمن والمركب التي تمنح «تل أبيب» المزيد من الوقت لارتكاب المزيد من الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية.

* باختصار شديد يمكن القول: واهمٌ من يظن أن سيناريو القبول بالأمر الواقع «قرار الإذعان» ضمن قاموس أي طرف من أطراف محور المقاومة دونما استثناء، ومشتبه من يتوهم أن محور المقاومة قد يتردّد في اتّخاذ قرار الحسم إذا بقيت الأوضاع على ما هي عليه من توحش «إسرائيلي» مدعوم أميركيًا لإبادة الشعب الفلسطيني، تمهيدًا لإبادة كلّ من يفكر بشق عصا الطاعة الأميركية، والجميع يعلم أن هذا المحور المتكامل هو صاحب الفضل الأكبر في تآكل هيبة النفوذ الأميركي، وتهيئة البيئة الإستراتيجية المطلوبة لانطلاق قطب مكافئ ما تزال القوى المؤهلة لشغله متردّدة في إعلان الخطوات الجدية لبلورته، والجميع على يقين من أن هذا الصراع المركب القائم لن يستمر إلى ما لا نهاية، وبالتالي يمكن القول إننا أمام عدة سيناريوهات محتملة، ومنها:

١ - سيناريو اشتعال الضفّة الغربية وانطلاق انتفاضة أشد من كلّ سابقاتها، وهذا كفيل بإرغام الرؤوس الحامية في الكيان المؤقت على فرملة الإفراط في العدوانية والتفكير مع واشنطن في إيجاد مخارج قابلة للتطبيق، وقد يكون هذا السيناريو الأكثر مردودية والأقل تكلفة. وعلى الرغم من ارتفاع تكلفته، فإنه الأكثر قدرة على إيلام حكومة نتنياهو وإدارة بايدن في آن معًا، وفي حال تم الذهاب في هذا الاتّجاه، فاللوحة المتشكلة مرشحة لتغيير جوهري في معالمها الرئيسة، وأهم ما في الأمر أن حدوث هكذا سيناريو ممكن وضمن عوامل القوّة المتاحة.

٢ - سيناريو اضطرار محور المقاومة لاعتماد قرار الحسم مهما ارتفعت الضريبة، وإلا فالبديل الوحيد أن يؤكل الجميع يوم أكل الثور الأبيض، ولا أظن مفاصل صنع القرار الأميركي تستبعد هذا الخيار، ولولا القناعة الكبيرة باحتمال حدوثه لما تم استحضار الأساطيل والبوارج وحاملات الطائرات ومنصات إطلاق الصواريخ، ولما كان هذا القدوم الأميركي المتواصل إلى المنطقة لقيادة العمليات عن كثب، وليس من بعد، لأن ما تبلور من حقائق على الأرض حتّى اليوم يثبت أن الكيان الإرهابي المؤقت لا يؤتمن على اتّخاذ القرار الإستراتيجي الذي قد يسرع أفول الأحادية القطبية الأميركية دفعة واحدة، وإلى غير رجعة.

٣ - السيناريو الثالث، وهو الأسوأ: بقاء الوضع على ما هو عليه بين مد وجزر، وبين تمرير قانون دولي غير قابل لترك مرتسمات على أرض الواقع، أو رفع سقف الخطاب الرسمي المعلن ضدّ العدوانية الصهيونية، وفي الوقت ذاته إمداد «تل أبيب» بشكل مباشر وغير مباشر بما يمكنها من الاستمرار أطول فترة ممكنة في حرب الإبادة الممنهجة والمعتمدة برضا أميركي، وبمشاركة أميركية مباشرة، وعلى شتّى الصعد والمستويات.

ما هي الضربة التي تجلب الكيان إلى الحرب؟

ناصر قنديل

إذا وضعنا جانباً التحليلات الصادرة عن لبنانيين وعرب منخرطين في ماكينة التهوين والترويج للحرب النفسية، ينتمون إلى معسكر معلوم له قنواته التلفزيونية ومواقعه الالكترونية وصحافته الصفراء وأمواله ومصدرها، وباتت أسماء أعضاء النادي مصدر اشمئزاز لكثرة الأكاذيب التي يدمنون على ترويجها بوقاحة، ورغم سقوطها مثل مواعيد الحرب المفترضة التي حدّدوها مراراً ولم يرف لهم جفن بالعودة لتحديد غيرها، ومَن يستمع إليهم يتحدّثون لا يحتاج لأكثر من دقيقة حتى يكتشف أنهم مجرد مرتزقة بأسعار محدّدة، يحملون كمية من الحقد على المقاومة أو يجيدون ادعاءَه طلباً لرضا السيّد الممولّ، ولذلك فقدوا كل مصداقية. وتكفي نظرة الى تغريداتهم ورؤية حجم التعليقات المهينة بحقهم ونوعها، وهم يفرحون بالرقم، حيث لم يعد يهمهم شيء إلا الأرقام.

إذا فعلنا ذلك وتجاهلنا هؤلاء، سوف نتعرف بسرعة الى حقيقة مهمة، هي أن خطاب الحرب لم يعد إسرائيلياً، وقد استبدل قادة الكيان الخطاب المتعجرف العالي السقف عن حرب تدمّر لبنان وعن سحق المقاومة، وعن إعادة لبنان إلى العصر الحجري، بخطاب آخر يقول إنهم سوف يردون على عمليات المقاومة، وإنهم لن يتراجعوا ولن يتقبلوا أن تسيطر المقاومة من جنوب لبنان على الحياة والأمن والأجواء في شمال فلسطين المحتلة. وهذا كلام مختلف عن الحرب، لأن الرد متوقع وطبيعيّ ولا أحد كان يتوقع أن الاحتلال قد نضج للتسليم بهزيمته وفشل حربه، وبات جاهزاً لسلوك الطريق الذي صممت له من أجل أن يسلكها، وهي الطريق الذي بات الأميركي يتحدث عنها بوضوح وقوة، كلما علق على الوضع على الحدود بين جنوب لبنان وشمال فلسطين، بالقول إن اتفاقاً لوقف النار والحرب في غزة سيتكفل بتهدئة جبهة جنوب لبنان. وطالما

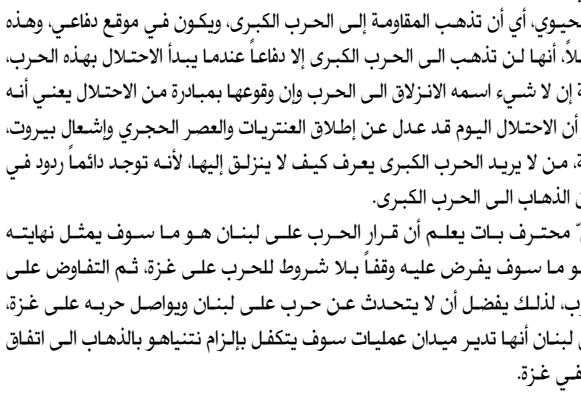

أن الكيان يمانع سلوك هذه الطريق فالحرب مستمرة، ولكن على قاعدة الردّ والردّ على الردّ، دون الذهاب الى الحرب الكبرى والشاملة.

كان السؤال قبل الأيام القليلة الماضية، عن نوع المدخل الذي سوف يتخذه جيش الاحتلال سبباً للحرب الكبرى، حتى جاء اغتيال القيادي في المقاومة أبو طالب، وبدأ الرد على الاغتيال، ليقول أولاً إن المقاومة تشعر بالخسارة لفقد قادتها، لكن الردّ يقول إن رحيلهم لم يؤثر في قدراتها، وها هو الرد على اغتيال أبو طالب، يقول إنه رد ابوطالب لو كان القيادي الذي تم اغتياله سواه. وإذا كان الاحتلال قد تسبّب للمقاومة بالخسارة لكنه لم يستفد شيئاً لناحية تغيير قدرات المقاومة، وهو الأمر الذي يقرّر مصير الحرب، وليست آلام فقد الأحبة، وصار الواضح أن المقاومة اتخذت من الاغتيال مناسبة لإلحاق الأذى بقدرات الاحتلال، وتظهير سلامة قدراتها، وأمام حجم الردّ وقد مثلت الطاقة النارية التي ظهرت خلاله نسبة تقارب ١٫٢٠ من مجموع ما أطلقته المقاومة خلال ثمانية شهور، لأن قرابة ٤٠٠ مقذوف ناري متفجر بين صاروخ ثقيل وموجّه ومضاد للدروع وطائرة مسيرة قد تم إطلاقها مقابل ٢٠٠٠ رأس ناري متفجر أطلقت خلال الشهور الثمانية من الحرب، لكن كل ذلك، وقد اشتعل الشمال كله، لم يشكل مدخلاً للحرب الكبرى، فما هو المدخل المناسب إذن؟

الأكيد أن الكيان لا يستطيع الذهاب إلى الحرب الكبرى، وقد تفاداها لهذا السبب في اليوم الثالث لحرب غزة، فكيف به يذهب إليها بعد ثمانية شهور تغيرت فيها كل المعطيات لغير صالحه. جيشه تهالك وذخائره تنفد وألويته وكتائبه تفقد الكثير من قدراتها وروحها القتالية، ولا مجال لخوض هذه الحرب دون سحب الوحدات الأساسية من غزة وخسارتها بالتالي أمام المقاومة. والأميركي الذي لم يعُد بقدرة الكيان خوض هذه الحرب بدونه يراها مخاطرة كبرى ويرى شراكته فيها تهديداً لكل قواعده وقواته ومصالحه في دائرة شعاعها أكثر من ألفي كلم، هو مدى صواريخ المقاومة بالقياس على ما لدى اليمن، ويفترض أن مثله متوافر في ترسانة المقاومة، فلا قواعد ولا أساطيل ولا حاملات طائرات في قطر والبحرين ودول الخليج ومياهه، وبالتأكيد لا في العراق ولا في سورية ولا في تركيا واليونان وسواها ولا في كل البحر المتوسط.

ارتفع السقف الذي يمكن لكيان الاحتلال الحديث فيه عن الحرب الكبرى، الى استهداف عمقه السكاني والاقتصادي والحيوي، أي أن تذهب المقاومة إلى الحرب الكبرى، ويكون في موقع دفاعي، وهذه هي نظرية المقاومة أصلاً، أنها لن تذهب الى الحرب الكبرى إلا دفاعاً عندما يبدأ الاحتلال بهذه الحرب، وبمثل ما تقول المقاومة إن لا شيء اسمه الانزلاق الى الحرب وإن وقوعها بمبادرة من الاحتلال يعني أنه قرّر الذهاب اليها، يبدو أن الاحتلال اليوم قد عدل عن إطلاق العنتريات والعصر الحجري وإشعال بيروت، وارتضى معادلة المقاومة، من لا يريد الحرب الكبرى يعرف كيف لا ينزلق إليها، لأنه توجد دائماً ردود في الميدان على الردود دون الذهاب الى الحرب الكبرى.

نتنياهو كسياسيّ محترف بات يعلم أن قرار الحرب على لبنان هو ما سوف يمثل نهايته المأساوية السريعة، وهو ما سوف يفرض عليه وقفاً بلا شروط للحرب على غزة، ثم التفاوض على تبادل الأسرى دون حرب، لذلك يفضل أن لا يتحدث عن حرب على لبنان ويواصل حربه على غزة، بينما تثق المقاومة في لبنان أنها تدير ميدان عمليات سوف يتكفل بإلزام نتنياهو بالذهاب الى اتفاق يلبي شروط المقاومة في غزة.

التفوّق الاستخباري اليمني في سياق طوفان الأقصى... أيّ مآلات؟

رنا العفيف

التطور العسكري الاستخباري لليمن في ظلّ معركة طوفان الأقصى، دلالات عظمى في استراتيجية العلم الاستخباري والقدرات المتطورة الهائلة في الكمّ والنوع، أيّ مآلات لهذا الإنجاز الاستراتيجي على مستوى المنطقة والإقليم؟

في مؤتمر صحافي للأجهزة الأمنية اليمنية، ونتحدث عن إنجاز أمني استراتيجي هامّ بالدلالة السياسية والتفوق الاستخباري بالكشف عن المنظومة الأميركية الإسرائيلية الكبيرة، التي حاولت ضرب جميع مفاصل الدولة اليمنية منذ عقود.

إذ أشار بمؤتمره الصحافي، بأنّ هذه الأجهزة كشفت شبكة تجسسية كبيرة أميركية إسرائيلية تعمل بمختلف المؤسسات منذ عام ٢٠١٥ هذه المنظومة جمعت معلومات هامة عن مختلف المجالات وزوّدت بها أجهزة المخابرات الأميركية والإسرائيلية المعادية، وبالحديث عن التفاصيل عملت هذه المنظومة في ظلّ وقوف الدولة اليمنية إلى جانب فلسطين وقضيتها على استقطاب مسؤولين وتجنيدهم لصالح الأعداء والخصوم، وكذا أشار بمؤتمره الصحافي المتحدث بأنها نفذت هذه الشبكة التجسّسية مخططات والتأثير على مختلف القطاعات بهدف تشجيع الإستيراد الزراعي وضرب الانتاج الزراعي بزيادة الآفات الزراعية والتحكم بالاقتصاد وأيضا ضربه عبر جمع المعلومات والقيام بأعمال تخريبية، كما عملت هذه الشبكة في المجال الصحي وأسهمت في انتشار الأوبئة بمختلف المناطق والمدن اليمنية، هذه المنظومة زوّدت الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية بمعلومات عسكرية بهدف إضعاف الجيش اليمني وإضعاف قدراته.

قبل أن نتحدث عن التطور العسكري والتفوق الاستخباري اليمني، يجب أولاً أن نعرّي الاستقطاب والتجنيد الأميركي والإسرائيلي في عهد أوباما والرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر الذي أشار تيرنر عام ١٩٩٢ إلى أنه ينبغي على الولايات المتحدة الأميركية أن تقوم بعمليات استخبارية أكثر عدوانية، بهدف تأمين الوضع الاقتصادي الأميركي الرائد في العالم، أيضاً مدير وكالة المخابرات الأسبق عبّر عن دهشته حول المزاعم التي تردّدت بشأن عمليات التجسّس في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي الولايات المتحدة وإدارتها وكلّ من فيها من مؤيدي ومناصري الأدوات التجسّسية التي تعمل أو تستخدمها سلطات الولايات بجمع المعلومات بهدف القضاء على ثروات الدول والشعوب وإضعاف قدراتها لتنهش بها متورّطة بأكثر من قضية إجرامية في الملفات السياسية بدءاً من سورية والحرب الممنهجة عليها، وصولاً إلى اليمن ولبنان والعراق، ناهيك عن تورّطها بـ كوفيد ١٩، وهذه كلها عوامل إجرامية تدين الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة، فهي لا تقلّ عن الحرب العدوانية والإجرامية على غزة، فمنذ التسعينات والثمانينات قامت فرنسا بزرع عملاء وخلايا تجسّسية في شركتي «أي. بي. أم» و«تكساس» وقاموا بنقل المعلومات التي توصلت إليها إلى إحدى شركات الكمبيوتر الفرنسية والمايكروفونات التي يتمّ زرعها في مقاعد طائرات شركة «إير فرانس» بهدف التقاط الأحاديث التي تدور بين رجال الأعمال المسافرين، لذلك الاستقطاب والتجنيد حول العالم أصبح علامة بارزة في عالم الإستخبارات والأميركي والإسرائيلي والبريطاني يشعر بالإطراء حيال الاهتمام الاستخباري الذي يحظون به خدمة لمصالحهم في المنطقة، إذ تملك واشنطن العديد من الأنشطة الاستخبارية ذات الصلة بالمعلومات والتكنولوجيا بهدف التجسّس الاقتصادي والأمني والعسكري والسياسي ولديها شركات تجنيدية وأبرز أهمّ شركة لديها هي شركة «جنرال موتورز» فإنّ الجواسيس الأميركيين قد تبنّوا مفهوم التجسّس في بداية التسعينات وكان يدير هذه الشبكات التي توارثها البيت الأبيض والرؤساء عبر الزمن أمثال روبرت غيتس عام ١٩٩٥ وكشفت صحيفة «نيويورك تايمز» أنّ العملاء الأميركيين قاموا بالتجسّس بشكل عنيف على اليابان أثناء مشاركتها بالمفاوضات التجارية مع الولايات المتحدة والكثير الكثير من سياسة الإستفزاز الغربية الأميركية والإسرائيلية وآخرها اليمن الذي كشف عن شبكة أو منظومة خطيرة وكبيرة...

في التوقيت لها دلالة وما بعده، وفي المضمون تستحوذ على إنجاز استراتيجي فقأ عين الأميركي والبريطاني والإسرائيلي، إذ قام بعملية حجب الرؤية الإقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، والخصوم يعلمون بأنّ موقع الأمن الاستراتيجي اليمني وما تملكه من ثروات وإرث حضاري ثقافي إسلامي ديني لا يمكن لأميركا هزيمتها، ولكن بهذه العملية الأمنية الاستثنائية عرّى اليمن أدوات الأنشطة التجسّسية التي تعمل لصالح الاستخبارات الأميركية على مستوى المنطقة بشكل دقيق بحيث تعود فائدته إلى دول المنطقة المكلومة من السياسة العنصرية الأميركية الإسرائيلية، وعطل آلة التحريك وكسر عظم الأميركي والإسرائيلي الذي يظهر للعالم قدراته الوهمية التي هي فقاعات وأكدت ذلك اليمن بهذا التفوق الكبير، ما يعني بأن كل عملية اغتيال أو حدث أمني أو عسكري أو اقتصادي أو سياسي تقف خلفه الولايات المتحدة التي تشغل النظام الاستخباري في المنطقة عبر خلايا ووكلاء يتمّ تجنيدهم بطريقة ما لتضرب مواقع وتستهدف دول وشخصيات ورموز وتقوم بعمليات تخريبية عن طريق أذرعها أو مرتزقتها، ونحن في هذه الجزئية نتحدث منذ عام ٢٠٠٩ أو ما قبل العدوان وكأن الولايات المتحدة هيأت الأرضية بهدف إضعاف الدولة اليمنية والقضاء عليها تحت بنود إجرامية عسكرية سياسية تقبع خلف مجلسها الأمني كفتوى انقضاضية لكل دولة لا تخضع لأوامرها.

وفي السياق نفسه تطور الحرب على اليمن والعدوان على الشعب اليمني وصولا إلى السيطرة على القرار السياسي ولا سيما الحديث عن أشخاص غير عاديين وإنما أشخاص مسؤولين، ما يشي بأن هناك خطوات تمهيدية تمثلت بتدمير البنية التحتية ولكل جاسوس مهمة واتجاه بحسب الرغبة الأميركية والإسرائيلية ومن يقف خلف العدوان على اليمن وعلى غزة فلسطين وخيارات الدولة اليمنية الفذة تجاه القضية الفلسطينية، بدءاً من الانهيار الاقتصادي وصولا للجانب السياسي بأعلى المستويات كنوع من الاختراق بشتى أنواعه، أي الجواسيس الأميركية الإسرائيلية رصدت كل المعلومات بمختلف الأوساط سواء على مستوى المناخ الصحي أو التعليمي أو المؤسسات أو البرلمان والمنظمات ومؤسسات حكومية ومجتمعية مدنية ودولية ومراكز للدراسات وصحافيين نخبويين وسياسيين.

فكان هذا الأمر لافتاً للإنتباه وبشكل أساسي مدة التعامل التي تقارب العام ٩٤ من القرن الماضي فمآلات ذلك كتقييم يكمن في استهداف الهوية والأرض والتاريخ والوجه الآخر التي تتعلق بالأمور الدينية وغيرها من الأنماط والحضارة وكلّ ما يتجسّد بالرابط الروحي والديموغرافي التي لو لم تكشفها الأجهزة الأمنية في الوقت الحاضر لكانت هناك اختراقات وانتهاكات قد التي حصلت بعشرات المرات في ظل معركة طوفان الأقصى ومراحلها العملية والفعلية، والدلالة الإستراتيجية في هذا الأمر صفع الولايات المتحدة وحليفها الإسرائيلي، فليعلم العالم بأسره لولا اهتمام الغرب الأميركي الإسرائيلي بأدوات التجسس لما استطاعت أن تحتلّ دولاً بالاشتراك الإستيطاني مع ربيبتها في الكيان المؤقت.

أتت هذه العملية في وقت تحقق فيه جبهات الإسناد انتصارات بتحقيق الإنجازات لينضم إليها هذا الإنجاز على مستوى التفوق الاستخباري الاستراتيجي في المنطقة، والسؤال هنا كيف ستكمل الولايات المتحدة مهمة التدمير الاقتصادي والعلمي والثقافي وغيرها من أركان مقومات الدول الحياتية بدون هؤلاء الجواسيس؟

اليمن ضرب العمود الفقري التي كانت تتكئ عليه أميركا و«إسرائيل» وشلّ قدراته بصفعة استراتيجية لم تكن بالحسبان، ليكون اليمن بعد هذه العملية ليس كما قبله، وهذه معادلة الجديدة ثبتها اليمني ليكون للقصة تتمة في مجريات تفاصيل أحداث طوفان الأقصى المليء بالعناصر المفاجئة، وكان لليمن مفاجآت وأهمّها هذه الضربة الإستباقية المتمثلة باليمن كدولة والمتجسدة بقائد الثورة السيد عبد الملك بدر الدين الحوثي الذي يلقن الأميركي دروساً في التهذيب الأخلاقي والإنساني.

والجدير بالذكر بأنّ مجتمع الاستخبارات الأميركية يضع ١٦ وكالة حكومية فيدرالية منفصلة، لكن تعمل بشكل منفصل للقيام بأنشطة استخبارية لدعم السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات، ومن المعروف أنه تمّ تأسيس مجتمع المخابرات بموجب الأمر التنفيذي ١٢٣٣٣ الذي تم توقيعه عام ١٩٨١ من قبل الرئيس الأميركي رونالد ريغان وتضمّ المنظمات المنتسبة في مجتمع المخابرات الأميركية وكالات استخبارية ومكاتب لها صلة بالتحليل المدني ضمن الإدارات التنفيذية ويرأس هذه الآلة أو الآفة التجسسية أكثر من سبعة عشر عضواً في إنتاج وتحليل المعلومات والمساهمة في التخطيطات ووسائل التجسس بهدف القضاء على أي دولة لا تخضع للرقابة البوليسية الأميركية.